دراسة نقدية لمنهج ابن حبـان في كتابه المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين

"Analysis of Ibn Hibbān's Method in His Work al-Majrūhīn min al-muhaddithīn al-du'afā wa al-matrūkīn

حسـن مظفـر الـرزو*

Abstract: İbn Hibbān al-Bustī's *Majrūhīn min al-muhaddithīn va al-du'afā va al-matrūkīn* did not receive the attention it deserves from the preceding scholars like its author, although it is one of the great works of hadīth-tranmitters criticism. This is because he followed a different method in using the terms of hadīth-tranmitters critisim from his predecessors and contemporaries. His contemporaries and the following scholars used his terms without further commentary when there could not gather enough information on a transmitter about whom only Ibn Hibbān made an evaluation, and sometime they criticize him with harsh remarks because he was the only one in his negative judgment on a transmitter. As a consequence, his work was forgotten. In our analysis, we reached the conclusion that he was not one of those severe critics who qualifies transmitters as weak without adequate evidence. However, we do not deny the fact that he sometimes he had a severe attitude towards transmitters. Yet, on these occasions he based his criticism on evidence which justify his criticism. His opinions in the entries on transmitters show clearly that he always tried to be moderate in his judgments on hadīth transmitters.

Citation: Hasan Muzaffar al-RIZZO, "Dirāsa nakdiyya li-menheci İbn Hibbān fī kitâbihī al-Majrūhīna min al-muhaddisīn al-du'afā wa al-matrūkīn", *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, VII/2, 2009, ss. 19-44.

Key words: al-Majrūhīn min al-muhaddithīn al-du'afā wa al-matrūkīn, Ibn Hibbān, hadīth-tranmitters, criticism.

١ – مقدمـــة:

إن كتاب "المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين" لابن حبان البستي، سفر جليل من أسفار الجرح والتعديل، بيد أنه كصاحبه لم يلق عناية كاملة من الأئمة المتقدمين ، وذلك لاعتماده منحا جديدا يختلف عما ألفه أقرانه وسابقيه في إطلاق عبارات الجرح

* مركز بحوث المعلوماتية، جامعة الحدباء بالموصل، العراق. halrizzo@gmail.com

والتعديل، فبقي حبيسا في كراريسه، بعيدا عن الدراسة والتمحيص. ورغم المنهج النقدي الدقيق الذي اعتمده ابن حبان في إصدار الحكم على الرجال، وبيانه لموارد الضعف في مرويات المحدثين، بعبارات دقيقة تستوعب مفردات كثيرة من علوم الدراية والرواية. إلا أن أقرانه والمتأخرين لم يردوا حياضه إلا إذا قصرت المعلومات المتوفرة لديهم عن محدث لم يتحدث عنه سواه، فيوردون عبارته كما هي دونما تعليق، أو يوردونها في مواطن أخرى فيطلقوا لأنفسهم العنان في نقده بعبارات لاذعة، لتفرده في حكم أو مخالفته لرواية مشهورة في دائرة نقد الرجال رغم إيراده لما يبرر ما ذهب إليه. لذا بقي سفره الجليل منسيا، وعلا غبار الإهمال عباراته النقدية الدقيقة، فبقيت غير مألوفة إلا لناقديه، ممن تأثروا بمنهج الإمام الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال"، أو الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابيه "تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، والذين عمدوا إلى إيرادها في باب التقليل من شأنه في ميزان نقاد هذا العلم، وتبرير تهافت أحكامه لديهم.

وشاءت الأقدار أن يقع بين أيدينا هذا العمل الجليل، فوجدنا منذ شروعنا في قراءة تقدمة كتابه، محاولة جديدة لنقد الرجال، بعيدا عن العبارات المنقولة عن سابقيه، فأنشأ بجهد فردي متميز منهجا نقديا مستقلا، ولم يستجيز لنفسه إطلاق حكم على محدث إلا بعد أن يسبر مروياته بنفسه بعيدا عن تأثيرات ما نقل عن السابقين فيه.

قال في مقدمة كتابه المجروحين[١]: "وإني ذاكر ضعفاء المحدثين، وأضداد العدول ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، ووضح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قدح، ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج".

إذن لم يتكلم صاحبنا إلا فيمن تحققت لديه مبررات الجرح، مع تأكيده على أمر مهم لا نجده لدى غيره، وهو ذكر سبب الجرح ومبرراته. فكل من أورده في كتابه باستثناء تراجم لا تتجاوز عدد الأصابع ترافقه قائمة بمبررات إصدار الحكم عليه، وإلصاق تهمة الضعف به. وبعد أن قطعنا شوطا لا بأس به في رحلتنا برياض هذا السفر، خطرت لدينا فكرة دراسة متأنية لمنهجه النقدي في ميدان الجرح والتعديل، بما يعكس للمهتمين بدائرة نقد الرجال، في

[١] كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي، بدون تاريخ، دار المعرفة، بيروت، المجلد الأول، ص. ٤.

عصرنا هذا، صورة أشد وضوحا، لكي نكون أكثر قربا نحو تحديد مكانته بين أئمة هذا الشأن، بعيدا عن اعتماد أحكام مبسترة، لا تستند إلى أسس موضوعية.

٢- قراءة في سيرة ابن حبان البستي:

هو الحافظ شيخ خراسان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن شهيد بن هدبة بن مرة بن سعد بن زيد بن عبد الله بن دارم بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم التميمي الدارمي البستي.[٢] والبستي، نسبة إلى بست، بضم الباء المعجمة الموحدة، وسكون السين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين في آخرها، من أعمال بلاد كابل بين هراة وغزنة، وهي بلد جميلة، كثيرة الخضرة، والمياه، والبساتين الوارفة الظلال.[٣]

ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، وترعرع منذ نعومة أظفاره بين حلقات علماء عصره من المحدثين والفقهاء، والمتكلمين، فنهل من معينهم أصول العلوم الشرعية. وبعد أن صلب عوده في هذا الميدان، رحل بين بلدان العالم الإسلامي الفسيح ليلقى المزيد من شيوخ الحديث ورواته بعد أن استنفد ما عند شيوخ بلده من روايات. وتشير كتب التواريخ إلى تنقله بين تستر، وهراة، ومنبج، والأبلة، وبخارى، ونسا، وجرجان، والبصرة، والموصل، وبغداد، ودمشق، وعسقلان، وبيت المقدس، وطبرية، ومكة المكرمة، ومصر. وقد لقي كبار مشايخ هذه البلدان فسمع عنهم الحديث، ودون الحديث من أصولهم.

فمن شيوخه: أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي. أبو عبد الرحمن النسائي. أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي. أبو يعلى بن زهير. أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي. أحمد بن عبيد الله الدارمي. أحمد بن يحيى بن زهير التستري. إسحاق بن يونس المنجنيقي. جعفر

[٢] تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، ١٣٧٤ هـ، مكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة، المجلد الثالث، ص. ٩٢٠؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، المجلد الثلث، ص. ٥٠٦؛ البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ ، مكتبة المعرض، بيروت، المجلد الإحدى عشر، ص. ٢٥٩؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، بدون تاريخ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، المجلد الثالث، ص. ٢٤٢؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، بدون تاريخ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، المجلد الثالث، ص. ١٦؛ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، بدون تاريخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، المجلد الثاني عشر، ص. ١٢.

[٣] الأنساب، المجلد الأول، ص. ٣٤٨.

بن أحمد الدمشقي. الحسن بن سفيان النسائي. الحسين بن إدريس الهروي. سعيد بن هاشم الطبري. عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي. عمر بن سعيد المنبجي. عمر بن محمد بن بجير البخاري. عمران بن موسى بن مجاشع السختياني. محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني. محمد بن خزيمة النيسابوري. محمد بن خريم الدمشقي. محمد بن عبد الرحمن السامي. المفضل الجندي المكي. وغيرهم كثير ممن يطول ذكرهم من كبار مشايخ عصره في البلدان التي شملتها رحلاته العلمية. (حاشية) وقد قال ابن حبان في إحدى المواضع من كتبه: "لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ."[٤] وقد التف حول حلقته في مدارس العلم الكثير من التلاميذ الذين نقلوا عنه، ونهلوا من علومه نذكر منهم: أبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. أبو عبد الله بن منده. محمد بن أحمد بن منصور النوقاتي. منصور بن عبد الله الخالدي.

توفي ابن حبان بسجستان في مدينة بست، في شوال سنة أربع وخمسين وثلاث مائة، وهو في عشر الثمانين.(حاشية للتوثيق)

٣- مكانته العلمية :

كان ابن حبان من أوعية العلم في عصره، فهو من فرسان الحديث المعدودين بالأمصار: دراية ورواية، وكان فقيها بالدين، عالما باللغة، وله باع طويل في علم الطب، والنجوم، وعلم التأريخ. قال أبو بكر بن الخطيب:[٥] "كان ابن حبان ثقة نبيلا فهما". وقد قال فيه الحاكم أبو عبد الله:[٦] "كان من أوعية العلم في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، وكان من عقلاء الرجال، صنف، فخرج له التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه". وقال أبو سعد الأدريسي:[٧] "كان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالما بالطب، وبالنجوم، وفنون العلم. أما الإمام الذهبي، الذي تحامل عليه في أكثر من موضع في ميزانه، فقد أنصفه في سير أعلام النبلاء، فوصفه:[٨] بالإمام

[٤] سير أعلام النبلاء، المجلد السادس عشر، ص. ٩٤.

[٥] نفس المرجع.

[٦] الأنساب، المجلد الأول، ص. ٣٤٩.

[٧] تذكرة الحفاظ، المجلد الثالث، ص. ٩٢١.

[٨] سير أعلام النبلاء، المجلد السادس عشر، ص. ٩٢.

العلامة، والحافظ المجود، شيخ خراسان. وقال في موطن آخر من كتابه، بعد أن نقل عبارة ابن حبان التي يذكر فيها سماعه عن أكثر من ألفي شيخ:[٩] "كذا فلتكن الهمم". هذا مع ما كان عليه من الفقه، والعربية، والفضائل، وكثرة التصانيف.

٤- منهج ابن حبان في كتاب المجروحين:

اعتصر ابن حبان خبرته بميدان الجرح والتعديل في كتابه "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" فأرسى بين ثناياه منهجا نقديا على جانب كبير من الدقة والجد في تناول تراجم الضعفاء ومروياتهم بالنقد والتمحيص قبل إصدار حكم قطعي بشأنهم، كذلك فقد استخدم عبارات جديدة في إصدار الحكم على هذا المحدث وذاك بعيدا عن دائرة الاصطلاحات التي بدأت تطفو على السطح في تلك الحقبة الزمنية.

وسنحاول في هذا المقام إلقاء الضوء على منهج صاحبنا في هذا المضمار لبيان طبيعة المنهج الذي اعتمده، ومكانته بين أقرانه من أئمة الجرح والتعديل.

١- ٤ ـ أسلوب ابن حبان في إيراد التراجم بكتاب المجروحين:

اتجه أئمة الجرح والتعديل نحو منهج واضح في تناول تراجم رجال الحديث بالنقد، فسواء كان المصنف نابعا عن جهد منفرد أو إجابة عن سؤالات بعض طلبة هذا الشأن فقد امتازت كتب الجرح والتعديل بإيراد المصنف لاسم الرجل مقرونا بالحكم النقدي الذي أصدره هو، أو أقرانه، أو سابقيه من أئمة الجرح والتعديل كابن معين، وابن القطان، وابن مهدي، وغيرهم من النقاد بعبارة مقتضبة تشير بوضوح إلى العبارة التي أطلقها النقاد بشأنه. وقد أضحت هذه المصنفات، بعد حقبة من الزمن موسوعة تضم حشدا من العبارات التي أطلقها هذا الناقد أو ذاك دون أن تظهر بوضوح بصمات مصنف الكتاب في نقد المحدثين أو أسلوب تناول التراجم، إضافة إلى افتقار الكثير من التراجم إلى المبررات التي جعلت إمام النقد الفلاني يعمد إلى تضعيف حديث هذا الرجل، أو يصدر حكما قاسيا بشأنه.

كانت هذه ميزة الكتب التي صنفها النقاد السابقين لصاحبنا، وأقرانه وحتى لدى الذين أتوا من بعده.

[٩] نفس المرجع، المجلد السادس عشر، ص. ٩٤.

أما ابن حبان فقد اعتمد منهجا جديدا في إيراد ترجمة المحدثين الضعفاء، وأسس أشد دقة وموضوعية في تبرير الحكم الذي يصدره عليهم بعيدا عن دائرة تأثير الآخرين، لذا فإن كتابه "المجروحين" يعكس بوضوح معالم شخصيته المستقلة ومفردات منهجه النقدي الأصيل. ولم يعد في حكمه أسيرا لإحكام سابقيه، أو معاصريه، وترك أمام المنهج الذي اعتمده الباب مفتوحا على مصراعيه لإصدار الأحكام النقدية بشأن المحدثين الضعفاء.

ويمكن إجمال أهم مفردات منهجه في إيراد التراجم بالنقاط التالية:

أولا: إيراده اسم المحدث وكنيته مشفوعا بترجمة تلقي الضوء على موطنه، ومهنته، ومقومات سيرته الشخصية، دون أن يغمطه حقه، فيأخذ بنظر الاعتبار ما اتصف به من صفات، أو ما تمتع به من مكانة في الميدان الذي عرف فيه من فقه، أو كلام، أو عبادة وزهد، بعيدا عن دائرة أئمة النقد ومقومات الثقة بمعيارهم، ثم يصدر في حقه الحكم النقدي بمعيار أهل الحديث، وهذا ما لا نجده لدى غيره. وإليك أمثلة على ما ذكرناه: قال في ترجمة داود بن الزبرقان[١٠] كان نخاسا في البصرة، وكان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به، ولكنه كان يهم في المذاكرة، ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم. وقال في ترجمة عيسى بن أبي عيسى الخياط:[١١] من أهل الكوفة، أخو موسى بن أبي عيسى، واسم أبى عيسى ميسرة، أصله من الكوفة انتقل إلى البصرة، وهو الذي يقال له الخياط والحناط، لأنه كان خياطا في أول أمره، ثم ترك الخياطة وصار حناطا. وقال في موضع آخر عندما ترجم للهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي:[١٢] كان من علماء الناس بالسير، وأيام الناس، وأخبار العرب، إلا أنه روى عن الثقات أشياء كأنها موضوعة، يسبق إلى القلب أنه كان يدلسها، فالتصقت تلك المعضلات به، ووجب مجانبة حديثه على علمه بالتاريخ، ومعرفته بالرجال.

[١٠] كتاب المجروحين، المجلد الأول، ص. ٢٩٢.

[١١] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ١٧٧.

[١٢] نفس المرجع، المجلد الثالث، ص. ٩٣.

ثانيا: الإبانة عن سبب الضعف في مرويات المحدث، بناء على ما توفر لديه من أدلة بمعيار المحدثين. فقال في ترجمة إبراهيم بن عثمان العبسي:[١٣] كثر وهمه، وفحش خطؤه. وقال في ترجمة عبد الرحمن بن عثمان الثقفي[١٤] منكر الحديث، ممن يروي المقلوبات عن الأثبات، ويأتي عن الثقات ما لا يشبه أحاديثهم. وترجم لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[١٥] فقال فيه: كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم، ويحدث على الحسبان، فكثرت المناكير في روايته، فاستحق الترك.

ثالثا: يورد منتخبات من الأحاديث التي رواها المحدث الضعيف، فيشير بوضوح إلى مصادر الخلل فيها والتي تسبب بها ذاك المحدث، أو يورد حديثا من أحاديثه دون أن يتكلم عنه في تصحيح أو تضعيف. ففي ترجمة أحمد بن إبراهيم بن موسى[١٦] قال: روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"، وهذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث مالك، إنما هو من حديث أنس بن مالك. وقال في ترجمة ليث بن أبي سليم بن زنيم الليثي:[١٧] روى ليث بن سليم عن مجاهد عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الزنا يورث الفقر".

رابعا: يتكلم عن لقائه بالمحدث إن كان من معاصريه، ويورد شواهدا من أحاديثه، فيصف مجلسه، ويتناول رواياته بالنقد والتمحيص. لذا عندما ترجم لأحمد بن محمد بن حرب الملحمي[١٨] قال: كان في أيامنا باقيا، أردت السماع عنه للاختبار، فأخذت بعض الأجزاء من بعض من كان معنا بجرجان لأسمع منه بعض ما فيه، فرأيته حدث عن علي بن الجعد عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس الخبر كالمعاينة". فعلمت أنه كذاب يضع الحديث، فلم أشتغل به. وعندما ترجم لجعفر بن أبان

[١٣] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٠٤.
[١٤] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٦١.
[١٥] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٢٤٤.
[١٦] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٢٤١.
[١٧] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٢٣١.
[١٨] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٥٤.

المصري[١٩] قال: رأيته بمصر يروي عن يحيى بن بكير، ونعيم بن حماد، وابن أبي مريم والمصريين، ثم قدم علينا بمكة، فحضرته مع جماعة من أصحابنا لنختبر ما عنده، فسمعته يملي عليهم. فقلت له: يا شيخ اتق الله، ولا تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنك لم تسمع مما تحدث به شيئا. فقال لي: لست مني في حل، إنما أنتم تحسدونني لإسنادي، فلم أزايله حتى حلف أنه لا يحدث بمكة، بعد أن خوفته بالسلطان مع جماعة كانوا معنا من إخواننا من أهل العراق، فحلف أن لا يحدث ما دام بمكة. وقال عند ترجمته لعبد الله بن الحارث بن حفص القرشي[٢٠] رأيته في قرية من قرى أسفراين، يقال لها "بوزانة"، فسألته فحدثنا عن عبد الرزاق بنسخة كلها موضوعة، وعن أحمد بن يونس، وأحمد بن حنبل والعراقيين، ويحيى بن يحيى، وإسحاق، وأهل خراسان، كان كل كتاب يوضع في يده يحدث عمن فيه.

خامسا: يلجأ إلى ترجمة بعض الرجال لكي يُعرف، فيجتنبه أهل الصناعة لأنه ليس بثقة، بناء على ما جاء بقاعدته المشهورة عن المحدثين الثقاة. فقال في ترجمة عباس بن الضحاك البلخي:[٢١] شيخ دجال يضع الحديث، لا يعرفه أصحاب الحديث، وما أحسب أن أحدا من أصحابنا كتب عنه، لكني ذكرته ليُعرف، وتُجتنب روايته. وقال في ترجمة محمد بن الخليل الذهلي:[٢٢] شيخ يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب، ولعله لا يعرفه كثير إنسان من أصحابنا لخفائه، ولكني ذكرته في هذا الكتاب لأن يعرفه من كان في هذا الشأن مبتدئا. وقال في موضع آخر عندما ترجم لعبد الله بن الحارث بن حفص القرشي:[٢٣] وهذا شيخ ليس يعرفه كل إنسان، لكني ذكرته لأنني رأيته وأكثر من يختلف إليه أصحاب الرأي والكرامية، فلعله احتج على أصحابنا إنسان منهم بحديث له وضعه، فيتوهمون أنه ثقة.

سادسا: يترجم للرجل ليدفع التشابه عن أسماء بعض المحدثين. قال في ترجمة حماد بن أبي الجعد البصري:[٢٤] وقد قيل أن حماد بن الجعد، وحماد بن أبي الجعد واحد، ولم يتبين

[١٩] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٢١٧.
[٢٠] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٤٧.
[٢١] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ١٩١.
[٢٢] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٢٩٦.
[٢٣] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٤٧.
[٢٤] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٢٥٣.

ذلك عندي، فلذلك أفردت هذا عنه. وقال في ترجمة سليمان بن داؤد اليمامي:[25] هذا شيء قد اشتبه على شيوخنا لاتفاق الاسمين، أما سليمان بن داؤد اليمامي الذي يروي عن الزهري، ويحيى بن أبي كثير، فهو ضعيف كثير الخطأ. وسليمان بن داؤد الخولاني الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات، فهو دمشقي صدوق، مستقيم الحديث. وإنما وقع التشبيه في هذا لأنهما جميعا رويا عن الزهري، فمن لم يمعن النظر في تخليص أحدهما من الآخر، اشتبه عليه أمرهما، وتوهم أنهما واحد. وأخيرا عندما ترجم لسلام بن أبي الصهباء الفزاري[26] قال: ومن زعم أن هذا أخو عبد الرحمن بن أبي الصهباء، فقد وهم، هما جميعا بصريان يرويان عن ثابت، ولا قرابة بينهما، ذاك صدوق، وهذا مخطئ.

٢- ٤ ـ منهج ابن حبان في نقد الضعفاء:

اعتمد أصحابنا منهجا دقيقا في نقد الرجال، ملتزما بجانب الورع عند إصدار الحكم النقدي بشأن هذا المحدث أو ذاك. وابن حبان شأنه في إيراد تراجم الرجال، فقد استخدم أسلوبا جديدا يختلف عن سابقيه عند تعامله مع تراجم المحدثين الضعفاء، ليؤكد ثانية الأصالة والجدة لديه عند مقارنته مع معاصريه، أو مع الذين أتوا من بعده.

سنحاول الآن أن نتوقف في رياض تراجم ابن حبان النضرة لنطلع على المنهج الذي اعتمده في نقد الرجال. إذ قد أثمرت رحلتنا في رياضه عن الوقوف على المواطن التالية التي تشير بوضوح إلى منهجه النقدي

أولا: عدم اعتباره للاختلاف في العقيدة أساسا في إصدار الحكم النقدي بصدد المحدث، بمعنى آخر، لم يعتبر الخلاف العقدي ركنا هاما في رد رواية المحدث أو سببا لتضعيفه إن لم تكن مقرونة بتهمة لا يقبل بها أئمة الصنعة. كقوله في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي:[27] "كان رافضيا يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وهو مع ذلك منكر الحديث". وقال في ترجمة أصرم بن غياث أبو غياث:[28] كان مرجئا، منكر الحديث،

[25] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٣٣٤.
[26] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٢٤.
[27] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٢٤.
[28] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٨٣.

أخرج أحاديثه عن أصحاب الرأي. وقال في ترجمة مقاتل بن سليمان البلخي:[29] كان يأخذ عن اليهود والنصارى، علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان شبهيا، يشبه الرب بالمخلوقين، وكان مع ذلك يكذب بالحديث. أرى أن الأمثلة هنا لا تناسب العنوان! بل بالكس أرى أنه يعتبر الخلاف العقائدي في التجريح بالإضافة إلى غيره.

ثانيا:استنفاد الوسع في سبر مرويات المحدثين بعيدا عن تأثير الأحكام التي أصدرها بقية النقاد في شأنه، ويمكن القول بأن صاحبنا يعتبر من ذوي الشخصية المستقلة في إصدار الحكم عن الآخرين، وباكتفاء ذاتي نتيجة لإطلاعه على حجم كبير من نسخ الحديث، وكثرة الشيوخ الذين سمع عنهم. لذا فليس بمستغرب أن نجده يشد الرحال إلى هذا المصر أو ذاك ليقف على صحة ما قيل في المحدث الفلاني بعد أن يسمع عنه بصورة مباشرة، فيصدر بناء على ما توفر لديه من أدلة الحكم النهائي على الرجل الضعيف.

قال في ترجمة أحمد بن العباس بن عيسى بن هارون الهاشمي:[30] ذهبت إليه بالبصرة، فرأيته يقلب الأخبار، ويهم في الآثار الوهم الفاحش والقلب الوخش، لا يحل الاحتجاج به بحال، سألته أن يملي علي، فأملى علي أحاديث أكثرها مقلوبة. وقال في ترجمة أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر:[31] حدثنا أبو بشر بأحاديث من كتب له عملت حديثا، إذا تأملها الإنسان توهم أنها عتيقة فتأملت يوما من الأيام جزءا منها نابي الأطراف، أصفر الجسم، فمحوته بأصبعي فخرج من تحته أبيض، فعلمت أنه دخنها، والخط خطه، كان ينسبها إلى جده.

ثالثا: عدم اعتباره البدعة سببا كافيا لتطرح رواية المحدث ما لم يكن داعية إلى مذهبه، لذا نراه يعمد إلى إيراد مبررات إضافية للمبتدع تشير بوضوح إلى ضعفه، إضافة إلى البدعة التي يتهم بها. كقوله في ترجمة الفضل بن عيسى الرقاشي:[32] "كان قدريا داعية إلى القدر، وكان يقص بالبصرة، ممن يروي المناكير عن المشاهير". وقال في ترجمة عباد بن يعقوب

[29] نفس المرجع، المجلد الثالث، ص. ١٤.
[30] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٥٤.
[31] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٦١.
[32] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٢١١.

الرواجني:[٣٣] "كان رافضيا داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير". وقال في ترجمة يوسف بن جناب الكوفي:[٣٤] كان رجل سوء، غاليا في الرفض، لا يحل الرواية عنه لأنه كان داعية إلى مذهبه، ثم مع ذلك ينفرد بالمناكير التي يرويها عن الثقات، والأحاديث الصحاح التي يسرقها من الأثبات فيرويها عنهم.

رابعا: يعترض على غيره من النقاد عند عدم كفاية أدلتهم باتهام بعض المحدثين بالضعف. قال في ترجمة أبان بن عبد الله الرقاشي:[٣٥] زعم يحيى بن معين أنه ضعيف، وهذا شيء لا يتهيأ لي الحكم به، لأنه لا راوي له عنه إلا ابنه يزيد، ويزيد ليس بشيء في الحديث، فلا أدري التخليط في خبره منه أو من أبيه. وقال في ترجمة صالح بن نبهان مولى التوأمة:[٣٦] قال يحيى بن معين: صالح مولى التوأمة قد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت. وهذا الذي قال أبو زكريا رحمه الله هو كذلك لو تميز حديثه القديم من حديثه الأخير، فأما عند عدم التمييز لذلك فاختلاط بعض ببعض، يرتفع به عدالة الإنسان حتى يصير غير محتج به ولا معتبر فيما يروي. وقال في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني:[٣٧] كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه، مع فحش الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. كان يحيى بن القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل البخاري ممن يحتج به في كتابه، ويترك حماد بن سلمة!.

خامسا: استخدم عبارات مستحدثة في نقد الرجال تبين بوضوح مصادر الخلل في مروياتهم، بعيدا عن دائرة العبارات المستخدمة لدى سابقيه ومعاصريه. قال في ترجمة إبراهيم بن المهاجر بن مشمار:[٣٨] لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وقال في ترجمة سلم بن عبد الله الزاهد[٣٩] (٣٩): لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. وقال في

[٣٣] نفس المرجع، المجلد الثانث، ص. ١٧٢.
[٣٤] نفس المرجع، المدلد الثالث، ص. ١٤٠.
[٣٥] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٩٨.
[٣٦] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٣٦٦.
[٣٧] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٥٢.
[٣٨] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ١٠٨.
[٣٩] نفس المرجع، المجلد الأول ص. ٣٤٤.

ترجمة يحيى بن أبي زكريا الغساني:[٤٠] لا يجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يروي عن الأثبات.

سادسا: يلتزم جانب الورع الشديد، ويتحرى الدقة والنزاهة التي تستند إلى أسس نقدية صارمة بعيدة عن أي مؤثر خارجي قبل أن يصدر حكما بشأن أحد الرواة. قال في ترجمة سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي:[٤١] روى عنه بشر بن رافع، منكر الحديث، فلست أدري البلية في روايته منه أو من بشر بن رافع، ومعاذ الله أن نطلق الجرح على مسلم بغير علم بما فيه، واستحقاق منه له. وقال في ترجمة عمران بن مسلم القصير المنقري:[٤٢] روى عنه البصريون والقربى، فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات. وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم وذويهما ففيه مناكير كثيرة، فلست أدري أكان يدخل عليه فيجيب، أم تغير حتى حمل عنه هذه المناكير?، على أن يحيى بن سليم، وسويد بن عبد العزيز جميعا يكثران الوهم والخطأ عليه. ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح، وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر. وقال في ترجمة يحيى بن عمرو بن مالك النكري:[٤٣] كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه، أو منهما معا. ولا نستحل أن يطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب التنقيب عن كل رواية يرويها عن أبيه، لما فيها من مخالفة الثقات، والموجود من الأشياء المعضلات، فيكون هو وأبوه جميعا متروكين من غير أن يطلق وضعهما على أحدهما، ولا يقربهما من ذلك، لأن هذا شيء قريب من الشبهة، وهذا حكم جماعة ذكرناهم في هذا الكتاب جبنا عن إطلاق القدح فيهم، لهذه العلة.

سابعا: يعتمد حدسه كمحدث في نقد بعض مرويات الرجال الضعفاء، مشيرا إلى مواطن الخلل فيها للمبتدئ في الصناعة والمتبحر فيها. قال في ترجمة عثمان بن قائد القرشي:[٤٤] يأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعملها تعمدا. وقال في ترجمة

[٤٠] نفس المرجع، المجلد الثالث، ص. ١٢٦.
[٤١] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٣٢٩.
[٤٢] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ١٢٣
[٤٣] نفس المرجع، المجلد الثالث، ص. ١١٤.
[٤٤] نفس المرجع، المجلد الثانث، ص. ١٠١.

الهيثم بن عبد الغفار البصري:[٤٥] يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته أحس قلبه بأنها معمولة. وقال في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحي:[٤٦] يروي عن الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من يسمعها أنه المتعمد لها. وقال في ترجمة سليم بن مسلم الخشاب:[٤٧] يروي عن الثقات الموضوعات التي يتخايل إلى المستمع لها ـ وإن لم يكن الحديث صناعته أنها موضوعة.

ثامنا: لا يسرف في جرح المحدثين الضعفاء، فيستخدم عبارات تنم عن أدب جم، وتوقير لحملة العلم بعيدا عما يصدر عنهم من هفوات أو زلات. قال في ترجمة علي بن عاصم:[٤٨] كان ممن يخطئ، ويقيم على خطئه، فإذا بين له لم يرجع، وكان أحمد بن حنبل سيئ الرأي فيه. والذي عندي في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات لأن له رحلة، وسماعا، وكتابة، وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك، وأما مابين له من خطئه، فلم يرجع، فيشبه أن يكون في ذلك متوهما أنه كان كما حدث به.

تاسعا: يأخذ العنصر الإنساني وما يلتصق ببشرته من أخطاء تنشب عن الطبيعة الإنسانية، فيتجاوز عنها في نقده، ويعتبرها أمرا لا مفك عنه. قال في ترجمة عمر بن حماد بن سعيد الأبح:[٤٩] لم يكثر خطؤه فيستحق الترك، ولا اقتصر منه على ما لم ينفك منه البشر حتى لا يعدل به عن حد العدالة.

٥- مراتب الضعفاء لدى نقاد الرجال:

بدأت عبارات التوثيق والتجريح التي يتداولها نقاد الحديث تتقولب اصطلاحيا عندما عمد ابن أبي حاتم في سفره الجليل (الجرح التعديل) بعد أن قسم طبقات الرواة إلى مراتب اقتضتها دلالات العبارات التي أطلقها عليهم أئمة هذا الفن. ومنذ ذلك الحين شرع أئمة مصطلح الحديث ونقاد الرجال بتعاهد هذه المراتب بالإضافة والتعديل، فيدخلون هذه العبارة

[٤٥] نفس المرجع، المجلد الثالث، ص. ٩٢.

[٤٦] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٣٢٣.

[٤٧] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٣٥٤.

[٤٨] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ١١٣.

[٤٩] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٨٧.

في المرتبة الفلانية، ويستبعدون أخرى، ويزيدون تلك المرتبة تخصيصا، حتى تشابكت خيوطها، وتعقد نسيجها.

لذا فإنا سنبدأ بالمراتب التي اصطلحها ابن أبي حاتم (٣٢١ هـ) لوصف أحوال الرجال في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل"، والتي تمثل اللبنة الأولى لبناء المصطلح النقدي لمراتب الرجال. وقد قسم الضعفاء إلى مرتبتين[٥٠] في موضع، وأربعة مراتب في موضع آخر.[٥١] نبدأ بمراتب الموضع الأول:

المرتبة الأولى: الصدوق الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم، والخطأ، والغلط، والسهو.

المرتبة الثانية: من ألصق نفسه بالرواة ودلسها بينهم، ليس من أهل الصدق والأمانة، وممن ظهر للنقاد العلماء بالرجال منه الكذب. حاشية

أما مراتب الموضع الثاني الأربعة فقد نقل فيها ابن أبي حاتم العبارات التي أطلقها أئمة الشأن على الرواة، والتي تتألف من:

المرتبة الأولى: إذا قيل في الرجل "لين الحديث".

المرتبة الثانية: إذا قيل في الرجل "ليس بقوي".

المرتبة الثالثة: إذا قيل في الرجل "ضعيف الحديث".

المرتبة الرابعة ـ وهي أسوؤها ـ : إذا قيل في الرجل "متروك الحديث"، أو "ذاهب الحديث"، أو"كذاب". حاشية

وقد قسم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (٤٠٥ هـ) الضعفاء إلى عشرة طبقات، بحسب أسباب الضعف الناشئ في مروياتهم.[٥٢]

الطبقة الأولى: قوم وضعوا الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمنهم:

١ ـ قوم وضعوا الحديث وحدثوا به ليوقعوا الشك في القلوب كأهل الزندقة.

٢ ـ قوم وضعوا الحديث لهواهم يدعون الناس إليه.

[٥٠] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، مطبعة مجلس لمعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند، المجلد الأول، ص. ١٠.

[٥١] الكفاية في علوم الرواية، للخطيب البغدادي، بدون تاريخ، دار مكتبة الهلال، بيروت، ص. ٢٣.

[٥٢] المدخل في أصول الحديث، لأبي عبد الله الحاكم، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ، المطبعة العلمية، حلب، ص. ١٧-٣٣.

٣ ـ جماعة وضعوا الحديث حسبة يدعون الناس إلى فضائل الأعمال.

٤ ـ جماعة وضعوا الحديث للملوك في الوقت مما تقربوا به إليهم.

٥ ـ جماعة وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم إليه.

٦ ـ قوم من السائلين والمكدين يقفون في الأسواق والمساجد والمحافل فيضعون الحديث في الوقت.

الطبقة الثانية: قوم عمدوا إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعوا إليه غير تلك الأسانيد فركبوها عليه ليستغرب بتلك الأسانيد.

الطبقة الثالثة: قوم من أهل العلم حملهم الشره على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا.

الطبقة الرابعة: قوم عمدوا إلى أحاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الطبقة الخامسة: قوم عمدوا إلى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فزادوا فيها رجلا من الصحابة فوصلوها.

الطبقة السادسة: قوم غلب عليهم العبادة والصلاح ولم يتفرغوا إلى ضبط الحديث وحفظه والإتقان فيه واستخفوا بالرواية.

الطبقة السابعة: قوم سمعوا من الشيوخ وأكثروا عنهم ثم عمدوا إلى أحاديث لم يسمعوها من أولئك الشيوخ فحدثوا بها، ولم يميزوا بين ما سمعوا، وبين ما لم يسمعوا.

الطبقة الثامنة: قوم سمعوا كتبا مصنفة من شيوخ أدركوهم ولم ينسخوا سماعاتهم عند السماع وتهاونوا بها، إلى أن طعنوا في السن، وسئلوا الحديث فحملهم الجهل والشره أن يحدثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة ليس لهم فيها سماع ولا بلاغ.

الطبقة التاسعة: قوم ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إلى نوع من الأنواع العشرة التي يحتاج المحدث إلى معرفتها، ولا يحفظون حديثهم، يجيئهم طالب العلم فيقرأ عليهم ما ليس من حديثهم فيجيبون ويقرون بذلك وهم لا يدرون.

الطبقة العاشرة: قوم كتبوا الحديث، ورحلوا فيه، وعرفوا به، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف كالحرق، أو الهدم، أو النهب، أو الغرق، أو السرقة، وكلما سئلوا عن الحديث حدثوا به من كتب غيرهم، أو من حفظهم على التخمين فسقطوا بذلك.

يبدو واضحا بأن الحاكم النيسابوري لم يستخدم عبارات الجرح والتعديل التي يستخدمها نقاد الرجال، مقتصرا على إيراد مصادر الضعف في مروياتهم.

وجاء الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) من بعده، فعمد إلى إرساء المزيد من اصطلاحات القوم التي اجتنى ثمارها أبو عمرو ابن الصلاح (٦٤٢ هـ) في مقدمته فكان الرائد الرسمي لمصطلح الحديث. لم يضف الخطيب البغدادي، في كفايته الكثير إلى مراتب الضعفاء لدى ابن أبي حاتم سوى عبارة "ساقط الحديث" إلى عبارات المرتبة الرابعة. (حاشية) وتبعه رائد مصطلح الحديث فأقر اصطلاحات ابن أبي حاتم غير أنه قد أضاف ألفاظا لم يشر إليها الأول منها:

"فلان مضطرب الحديث، فلان لا يحتج به، فلان مجهول، فلان لا شيء، فلان ليس بذاك، فلان فيه أوفي حديثه ضعف."[٥٣] بيد أنه لم يصنفها في مراتب مستقلة عن تلك التي اقترحها ابن أبي حاتم الرازي.

وأضحت مراتب الضعفاء لدى الذهبي خمسة مراتب، كما ذكر في تقدمة ميزانه:[٥٤]

المرتبة الأولى ـ وهي أسوءها، من قيل فيه: دجال كذاب ، أو وضاع يضع الحديث.

المرتبة الثانية :من قيل فيه: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

المرتبة الثالثة: من قيل فيه: متروك الحديث ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.

المرتبة الرابعة: من قيل فيه: واه بالمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه ضعيف وواه، ومنكر الحديث.

المرتبة الخامسة: من قيل فيه: يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ لا يحتج به، واختلف فيه، وصدوق لكنه مبتدع.

لقد استثمر الذهبي الثروة التي كانت بين يديه من أقوال نقاد الرجال في إدراج جملة جديدة من ألفاظ الجرح والتعديل عند إعداده قائمة مراتب الضعفاء مفتتحا بها سفر من تكلم

[٥٣] مقدمة في علوم الحديث، لابن الصلاح الشهرزوري، ١٣٨٦ هـ، مطبعة الأصيل، حلب، ص. ٥٩-٦٠.

[٥٤] ميزان الاعتدال، المجلد الأول، ص. ٤.

فيهم أئمة الفن في ميزانه. كذلك فإنه قد أضاف مرتبة خامسة للضعفاء، فزاد المساحة التي يشغلها هذا الصنف من المحدثين تخصيصا، في بعض الأماكن، وزاد مساحتها في مراتب أخرى.

أما الحافظ عبد الرحيم العراقي فقد قسم مراتب الضعفاء إلى خمسة مراتب في ألفيته الشهيرة:[٥٥]

وأسوأ التجريح كذاب يضع يكذب وضاع ودجال وضع
وبعده متهم بالكـــــذب وساقط وهالك فإجتنب
ذاهب متروك أو فيه نظـــر وسكتوا عنه به لا يعتبر
وليس بالثقة ثـــــم ردا حديثه كذا ضعيف جدا
واه بمرة وهم قد طرحـــوا حديثه وارم بـه مطرح
ليس بشيء لا يساوي شيئا ثم ضعيف وكذا إن جيء
بمنكر الحديث أو مضطربه واه وضعفوه لا يحتج به
وبعدها فيه مقال ضعـــف وفيه ضعف تنكر وتعرف
ليس بذاك المتين لـــــيس بالقوي بحجة بعمدة بالمرضي
ما هو فيه خلف طعنـــــوا فيه كذا سيئ حفظ لين
تكلموا فيه وكل من ذكـــر من بعد شيئا بحديثه اعتبر

ثم ذكر ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان[٥٦] مراتب الضعفاء التي لم تزد لديه عن خمسة مراتب.

المرتبة الأولى ـ وهي أسوءها ـ :من قيل فيه: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث.

المرتبة الثانية: من قيل فيه: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

المرتبة الثالثة: من قيل فيه: متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.

[٥٥] فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين السخاوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد الأول، ص. ٣٦٩.

[٥٦] لسان الميزان، المجلد الأول، ص. ٨.

المرتبة الرابعة: من قيل فيه: واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه، وضعيف واه، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

المرتبة الخامسة: من قيل فيه، يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، غير حجة، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات.

لقد نمت ألفاظ التجريح لدى ابن حجر العسقلاني رغم بقاء المراتب الخمسة، وكذلك على يد علماء الحديث الذين سبروا كتب الرجال، وصنفوا فيها، فتوفرت لهم الفرصة لاجتناء ثمار هذه الأسفار الجليلة التي حوت ما قيل في نقد الرجال.

وقد عمد السخاوي عند شرحه لألفية العراقي إلى تفصيل مراتب الضعفاء وجعلها ستة مراتب، بعد أن بينها بيانا حسنا[٥٧]:

المرتبة الأولى: ما يدل على المبالغة، كـ: "أكذب الناس"، أو "إليه المنتهى في الكذب"، أو "هو ركن في الكذب"، أو "منبعه"، أو "معدنه"، ونحو ذلك.

المرتبة الثانية: ما هو دون ذلك، كـ: "الدجال"، و"الكذاب"، و"الوضاع"، فإنها وإن اشتملت على المبالغة، لكنها دون الأولى، وكذا "يضع"، أو "يكذب".

المرتبة الثالثة: ما يليها كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقط، أو متروك، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركوه، أو لا يعتبر به، أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة.

المرتبة الرابعة: ما يليها، كقولهم، فلان رد حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدا، أو واه بمرة، أو طرحوه، أو مطروح الحديث، أو مطروح، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، وليس بشيء، أو لا شيء.

المرتبة الخامسة: ما دونها، وهي، فلان لا يحتج به، أو ضعفوه، أو مضطرب الحديث، أو له ما ينكر، أو له مناكير، أو منكر الحديث، أو ضعيف.

المرتبة السادسة: ـ وهي أسهلها ـ قولهم، فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضعف أو ينكر مرة ويعرف أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس

[٥٧] فتح المغيث، المجلد الأول، ص. ٣٦٨، ٣٧٠.

بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بثقة، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو فيه شيء، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو ضعفوه، أو فيه ضعف، أو سيئ الحفظ، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه، أو سكتوا عنه، أو فيه نظر.

لقد بات واضحا لدينا الآن بأن نقاد الرجال قد انقسموا إلى ثلاثة مذاهب في معالجة مراتب المحدثين الضعفاء، وقد انصب اهتمام كل مذهب منهم على المساحة التي استأثرت اهتمامه من دائرة علوم الحديث.

فالمذهب الأول: الذي يمثله أئمة الجرح والتعديل، وعلى رأسهم ابن أبي حاتم الرازي، ثم الذهبي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وامتاز بتنوع العبارات المستخدمة في وصف رجال الطبقة الواحدة، مع إدخال المتأخرين للعبارات التي تداولها نقاد الرجال على مر العصور ، مواكبين النمو الحاصل في المفردات المستخدمة في هذا الميدان.

المذهب الثاني: وهو مذهب أئمة مصطلح الحديث، ويمتاز باستخدام عبارات محدودة، يتداولها بكثرة أئمة هذا الفن، ويستثنى من هذه القاعدة الذين كتبوا في المصطلح من أئمة المذهب الأول، فانصبغت مراتب الضعفاء لديهم بمنهجهم النقدي لمراتب الرجال.

أما المذهب الثالث: فقد انضوى تحت رايته أئمة الحديث الذين خاضوا غمار التصنيف في السنن، وتحدثوا في الرجال والعلل، ومنهم الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وابن رجب الحنبلي، والذين تكلموا عن طبقات الضعفاء بدلالة مصادر الضعف في مروياتهم، دون الإشارة إلى العبارات التي استخدمها أئمة الشأن في وصف أصحاب هذه الطبقات.

٦ ـ مراتب الضعفاء لدى ابن حبان:

لقد أعلن ابن حبان البستي انتمائه إلى تيار أئمة المذهب الثالث في معالجة مراتب الضعفاء والمجروحين في مقدمة كتابه النفيس "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". فقال في مقدمته:[٥٨] "أما الجرح في الضعفاء فهو على عشرين نوعا، يجب على كل منتحل للسنن، طالب لها، باحث عنها، أن يعرفها لئلا يطلق على كل إنسان إلا ما فيه، ولا يقول عليه فوق ما يعلم منه".

[٥٨] كتاب المجروحين، المجلد الأول، ص. ٦٢.

إذن عمد ابن حبان إلى بيان مصادر الضعف والخلل لدى نقلة الحديث فكانت المراتب العشرين بدلالة ذلك. وسنحاول الآن سرد هذه المراتب، ثم سنحاول مناقشة ما ذهب إليه في معالجة هذا الأمر.

النوع الأول: وهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله، واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن، ويتشبهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء، ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم، فهم يضلون ويضلون، فيسمع الثقات منهم ما يروون، ويؤدونها إلى من بعدهم، فوقعت في أيدي الناس حتى تداولوها بينهم.

النوع الثاني: من استفزه الشيطان حتى كان يضع الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير، وذكر فضائل الأعمال، والزجر عن المعاصي، والعقوبات عليها، متوهمين أن ذلك الفعل مما يؤجر عليه.

النوع الثالث: من كان يضع الحديث على الثقات وضعا، استحلالا وجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

النوع الرابع: من كان يضع الحديث عند الحوادث، يحدث للملوك وغيرهم في الوقت، دون الوقت، من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة، ليتشوقوا بها .

النوع الخامس: من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد.

النوع السادس: منهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم، حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز، فاستحق الترك.

النوع السابع: ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسأل، سواء كان ذلك من حديثه، أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقن ما يلقن.

النوع الثامن: منهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغبر فيها قدمه.

النوع التاسع: من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم، بكتب صحاح، فالكتب نفسها صحيحة، إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن، ولا رآهم.

النوع العاشر: من كان يقلب الأخبار، ويسوي الأسانيد.

النوع الحادي عشر: جماعة رأوا شيوخا سمعوا منهم، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها، فلما احتيج إليهم ظفروا عليها، وحدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم.

النوع الثاني عشر: من كتب الحديث، ورحل فيه، إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس، من غير أن يحفظها كلها، أو يكون له سماع فيها.

النوع الثالث عشر: من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه، فاستحق الترك من أجله.

النوع الرابع عشر: من امتحن بابن سوء، أو وراق سوء، كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم، فالشيخ في نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه.

النوع الخامس عشر: من أدخل عليه شيء من الحديث، وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به أنفا من الرجوع عما خرج عنه.

النوع السادس عشر: من سبق لسانه، حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه، وهو لا يعلم، وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة.

النوع السابع عشر: ومنهم المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقا في روايته.

النوع الثامن عشر: ومنهم المدلس عمن لم يره، كالحجاج بن أرطأة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون، حتى لا يعلم ذلك منهم.

النوع التاسع عشر: ومنهم المبتدع، إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إماما يقتدى به في بدعته، ويرجع إليه في ضلالته.

النوع العشرون: ومنهم القصاص، والسؤال، الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم، ويروونها عن الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب، فوقع في أيدي الناس، وتداولوها فيما بينهم. حاشية لهذه النواع)

غير أن ابن حبان كعادته في اعتماد منهج يختلف عن سابقيه، عاد وأضاف إلى قائمة الضعفاء رجالا لا يحتج برواياتهم إلا بشروط محددة، رغم انضوائهم تحت راية الثقات، فقال

في موطن من كتابه:[٥٩] "ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها، قد سبرت رواياتهم، وخبرت أسبابها، فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج بها على ستة أجناس". وعليه أضاف ابن حبان ستة مراتب إضافية، تضم بين جنباتها رجال ثقات ينبغي أن يحتاط عند تداول رواياتهم، مع إبقاء مكانتهم في دائرة الثقات دون المساس بها. وسنحاول أن نلقي الضوء على هذه الأجناس :

الجنس الأول: ويضم من كان يخطئ خطأ يسيرا، إما في الكتابة حيث كتب ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ورفع مرسل، ووقف مرفوع، أو إدخال حديث في حديث. قال:[٦٠] "وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، بل الذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، وأما إذا وافقوا الثقات في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم". لذا فكل من أطلق عليه ابن حبان عبارة "لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد" يقع ضمن هذه المجموعة من المحدثين.

الجنس الثاني: ويشمل أقوام ثقات يروون عن أقوام كذابين، ويكنونهم حتى لا يعرفوا، فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة. لذا إذا وردت في روايتهم كنية إنسان لا يعرف من هو، فلا يحتج بذلك الخبر.[٦١]

الجنس الثالث: الثقات الذين يدلسون في الأخبار، من الأئمة المرضيين وأهل الورع والدين، كما قال عنهم. وهؤلاء كانوا يكتبون عن كل من لقوه، وربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم. وحكم هؤلاء أن لا يحتج بأخبارهم، حتى يَنُصُّوا في روايتهم على عبارة: حدثت أو سمعت.[٦٢]

الجنس الرابع: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، فربما قلب المتن وغير المعنى وهو لا يعلم. وحكم هذه الفئة لدى ابن حبان أنه لا يجوز الاحتجاج برواية هذا الثقة، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار[٦٣].

[٥٩] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٩٠.

[٦٠] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٩٠.

[٦١] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٩١.

[٦٢] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٩٢.

[٦٣] نفس المرجع، المجلد الأول، ص. ٩٣.

الجنس الخامس: الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، غير أنه لما كان الغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، فقد يصحف الأسماء، أو يقلب الأسانيد، ويرفع الموقوف، وهو لا يعلم لقلة عنايته به. وحكم أفراد هذا الجنس من الثقات أنه لا يجوز الاحتجاج بروايتهم إلا أن تكون من كتاب، أو توافق روايات الثقات.[٦٤]

وقد ختم ابن حبان بالجنس السادس: وهم الذين لم يذكر موقفه صريحا من مروياتهم، وهم أقوام من المتأخرين قال عنهم:[٦٥] "يسوقون الأخبار فإذا كان بين الثقتين ضعيفا، واحتمل الثقتان رأي أحدهما الآخر، أسقطوا الضعيف من بينهما، حتى يتصل الخبر".

وقد برر ابن حبان سبب إيراده لهذه الأجناس في غير موطنها بقوله: "وإنما ذكرنا هذه الأجناس الست من الثقات في نفي الاحتجاج بأخبارهم في هذه المواضع، وإن كان غير هذا الكتاب به أشبه، لئلا يغتر بعض من لم ينعم النظر في صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار، فيحتج على من لم يكن العلم صناعته بخبر من هذه الضروب الست، ولئلا يخرجه في الصحاح إلا بعد أن يصح له على الشرائط التي وصفناها". حاشية توثيق

إذن بات لدينا واضحا أن ابن حبان قد أدرج ثقات في كتابه، بأسلوب يختلف عن سابقيه، ومن جاء بعده، لأن القاعدة كانت لدى ابن عدي في "الكامل"، والعقيلي في "الضعفاء الكبير"، والذهبي في "ميزان الاعتدال" هي إيرادهم لكل من تكلم فيه حتى ولو ثبتت عدالته. أما صاحبنا فقد اعتمد رواية الثقة معيارا لإيراد ترجمته في قائمة كتاب المجروحين من عدمه، مع عدم الالتفات إلى ما قيل كدليل يصلح لإيراده لديه. كذلك لم يعد مستغربا أن نجد ثقات في كتاب المجروحين، بناء على قاعدته في الأجناس الستة، بيد أنه لا يمنعهم حقهم، فيشير إلى عدالتهم ويبين المكانة التي يتبوؤها في مضمارهم.

٧ـ المكانة التي يتبوؤها ابن حبان بين نقاد الرجال:

ظهرت على ساحة مصنفات الجرح والتعديل ثلاثة مدارس نقدية، اتسمت كل منها بمنهجها الدقيق في نقد الرجال. وقد انضوى تحت راية كل مدرسة جملة من جهابذة نقاد هذا

[٦٤] نفس المرجع.

[٦٥] شرح علل الترمذي، ص.٢٥٤.

الفن فأسسوا بأسلوبهم في إصدار الحكم النقدي الدعائم المنهجية للمدارس الثلاثة. وسنحاول الآن إلقاء الضوء على هذه المدارس:

المدرسة الأولى: مدرسة المتعنتين في النقد:

ويمتاز رجال هذه المدرسة بتشددهم في نقد الرجال، فيغمز الراوي لديهم بأدنى جرح. والقاعدة عند أئمة هذا الفن هي أن توثيق أصحاب هذه المدرسة معتبر، وجرحهم لا يعتبر إلا بموافقة غيرهم ممن يُنصف. ومن رواد هذه المدرسة الأئمة: شعبة بن الحجاج،[٦٦] وأبو حاتم الرازي،[٦٧] ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان(٦٨)،[٦٨] والنسائي،[٦٩] ويحيى بن القطان،[٧٠] والساجي،[٧١] وغيرهم ممن عرفوا بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، مع تثبت في التوثيق.

المدرسة الثانية: مدرسة المعتدلين في النقد:

وتشمل النقاد الذين يتورعون عن إلصاق تهمة الجرح بالراوي حتى تستقر لديهم مبررات التهمة وينجلي غبارها. والقاعدة عند أئمة الجرح والتعديل هي أن الحكم النقدي الذي يصدر عن أئمة هذه المدرسة معتبر إلا إذا عورض بقول معتبر من أصحاب المدرسة الأولى فيصار إلى الترجيح بالقرائن. ومن أئمة هذه المدرسة: الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، والدارقطني، وابن عدي، غيرهم كثير[٧٢]

المدرسة الثالثة: مدرسة المتساهلين في النقد:

وتضم هذه المدرسة من عرف بتساهله في نقد الرجال، فلا يلتفت إلى أقوالهم في توثيق الرجال. ومن رجال هذه المدرسة أبي عيسى الترمذي، والحاكم النيسابوري، وابن حزم الأندلسي[٧٣]

[٦٦] هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص. ٦١٦؛ ميزان الاعتدال، المجلد الثاني، ص. ٢١٣؛ تذكرة الحفاظ، المجلد الثاني، ص. ٤٢٠.

[٦٧] ميزان الاعتدال، المجلد الثالث، ص. ٨٩.

[٦٨] ميزان الاعتدال، المجلد الأول، ص. ٢٦٦.

[٦٩] تذكرة الحفاظ، المجلد الرابع، ص. ١٤٠٧.

[٧٠] ميزان الاعتدال، المجلد الثالث، ص. ٤٣١.

[٧١] فتح المغيثن،ص. ٣٢٥.

[٧٢] الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات اللكنوي، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات، بيروت، ص. ١٣١.

[٧٣] . الرفع والتكميل، ص. ٣٣٥

عمد أئمة الجرح والتعديل إلى اعتبار ابن حبان من رجال المدرسة الأولى، لتشدده في نقد الرجال، وجرحه للراوي بأدنى جرح. قال اللكنوي:[٧٤] "ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال". وبدورنا نقول: إن ابن حبان ليس ممن يتشدد في نقد الرجال فيلصق تهمة الضعف بهذا الراوي وذاك دون أن تتوفر لديه قرائن كافية. فالأحكام التي يصدرها بشأن الرواة تستند إلى اعتبار قواعد ثابتة في تضعيفهم بعيدا عن التطرف والتساهل. لذا فإننا لا ننكر تشدده في نقد الرواة ببعض المواطن، بيد أنه كان يستند إلى قرائن كافية تبرر الحكم النقدي الذي يصدره بعيدا عن التعنت لسبب شخصي، أو خلاف عقائدي، أو غير ذلك.

فقوله في ترجمة عبد الله بن المؤمل المخزومي:[٧٥] "ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقينا ، فيقبل ما انفرد به، فعسى نحل الحرام، ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل، أو نقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل اعتمادا منا على رواية من ليس بعدل عندنا". يشير بوضوح إلى دقته النقدية في إصدار الحكم وتورعه عن توثيق من لم تثبت عدالته بقرائن كافية من دائرة علم الحديث. غير أنه في المقابل يتورع عن تضعيف الثقة دون قرائن يعتبر بها لدى نقاد هذا الفن، لذا نراه يؤكد في أكثر من موطن من كتابه على ذلك بقوله:[٧٦] "لا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر"، ويقول في موطن آخر:[٧٧] "لا يتهيأ إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السبر والاعتبار بما يروي عن غير الضعيف".

كان هذا الإمام الجليل يحاول دائما التوسط في إصدار الحكم على رواة الحديث ونقلته، عبر القواعد التي تبناها في نقد الرجال، مستمرا في التوفيق بين ثنائية التوسط والتشدد مستعينا بالله تعالى في تحقيق ذلك ليوفقه إلى أن لا يجرح العدل من غير علم، أو يعدل المجروح من غير يقين.[٧٨]

[٧٤] كتاب المجروحين، المجلج الثاني، ص. ٢٨.

[٧٥] كتاب المجروحين، المجلج الثاني، ص. ٢٨.

[٧٦] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ١٢٣.

[٧٧] نفس المرجع المجلد الثاني، ص. ٢٧٤.

[٧٨] نفس المرجع، المجلد الثاني، ص. ٢٨

"دراسة نقدية لمنهج ابن حبان في كتابه المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين"

الملخّص: إن كتاب "المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين" لابن حبان البستي، سفر جليل من أسفار الجرح والتعديل، بيد أنه كصاحبه لم يلق عناية كاملة من الأئمة المتقدمين. وذلك لاعتماده منهجا جديدا يختلف عما ألفه أقرانه وسابقيه في إطلاق عبارات الجرح والتعديل. إذا قصرت المعلومات المتوفرة لديهم عن محدث لم يتحدث عنه سواه، فيوردون أقرانه والمتأخرون عبارته كما هي دونما تعليق، أو يوردونها في مواطن أخرى فيطلقوا لأنفسهم العنان في نقده بعبارات لاذعة، لتفرده في حكم. لذا بقي سفره الجليل منسيا. في بحثنا وصلنا إلى نتيجة أن ابن حبان ليس ممن يتشدد في نقد الرجال فيلصق تهمة الضعف بهذا الراوي وذاك دون أن تتوفر لديه قرائن كافية. و مع ذالك أننا لا ننكر تشدده في نقد الرواة ببعض المواطن، بيد أنه كان يستند إلى قرائن كافية تبرر الحكم النقدي. أقواله في ترجمة الوراة يشير بوضوح إلى أنه يحاول دائما التوسط في إصدار الحكم على رواة الحديث.

عطف: حسن مظفر الرزو، "دراسة نقدية لمنهج ابن حبان في كتابه المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين"، مجلة بحوث الحديث، المجلد السابع، العدد الثاني، سنة، ٢٠٠٩، ص. ١٩-٤٤.

كلمات المفتاح: المجروحين من المحدثين الضعفاء والمتروكين، ابن حبان، الجرح والتعديل.

"İbn Hibbân'ın *el-Mecrûhîn mine'l-muhaddisîni'd-du'afâ ve'l-metrûkîn* Adlı Kitabındaki Metodunun Eleştirel Analizi"

Özet: İbn Hibbân el-Büstî'nin *el-Mecrûhîn mine'l-muhaddisîni'd-du'afâ ve'l-metrûkîn*'i cerh ve ta'dîl ilminin kıymetli eserlerinden birisi olmasına rağmen, yazarı gibi mukaddîmîn ulemâdan lâyık olduğu alâkayı görmemiştir. Bunun nedeni cerh ve ta'dîl lafızlarının kullanımında selefleri ve muasırlarından farklı bir yöntem takip etmesidir. Muasırları ve ondan sonra gelen ulemâ, hakkında İbn Hibbân'dan başka kimsenin değerlendirme yapmadığı bir râvîyle ilgili yeterli malumat temin edemediklerinde onun kullandığı lafızları herhangi bir açıklama yapmadan kullanmışlar, bazen de râvîlerle ilgili verdiği hükümde yalnız kalması nedeniyle onu sert ifadelerle fütursuzca eleştirmişlerdir. Bu nedenle bu kıymetli eseri unutulmuştur. Araştırmamızda İbn Hibbân'ın râvî tenkidi konusunda müteşeddid ve yeterli karînler olmaksızın râvîleri zaafiyet niteleyen âlimlerden olmadığı sonucuna ulaştık. Bununla birlikte onun bazı yerlerde râvî tenkidi konusunda müteşeddid davrandığını reddetmiyoruz. Ancak o, bu durumlarda tenkidini haklı çıkaran delillere dayanmaktadır. Râvîlerin tercemelerindeki görüşleri, onun hadis râvîleri hakkında hüküm verirken daime mutavassıt olmaya çabaladığına sarîh biçimde işaret etmektedir.

Atıf: Hasan Muzaffar er-RIZZO, " ed-Dirâsetü'n-nakdiyye li menheci İbn Hibbân fî kitâbihi'l-*Mecrûhîn mine'l-muhaddisîni'd-du'afâ ve'l-metrûkîn*", (Arapça), *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, VII/2, 2009, ss. 19-44.

Anahtar kelimeler: el-Mecrûhîn mine'l-muhaddisîni'd-du'afâ ve'l-metrûkîn, İbn Hibbân, cerh ve't-ta'dîl.